مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2022-08-21
العدد:3689

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

السلطات السورية تتحكم بوقائع تسجيل الضحايا

- الفقر في سوريا يتجاوز نسبة 90 بالمئة والفلسطينيون تحت خطه
- وزير كندي.. سوريا ليست آمنة لعودة اللاجئين
- بينهم فلسطينيون.. ضبط مهاجرين قبالة السواحل التركية

آخر التطورات

أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان يوم أمس الجمعة تقريراً تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا على خلفية النزاع منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ويسخر مؤسسات الدولة للتلاعب ببيانات الضحايا" يوضح تلاعب نظام الأسد بمصير مئات آلاف الأشخاص ويمعن في تعذيب ذويهم لسنوات طويلة.

وقالت الشبكة في تقريرها" إن النظام السوري قتل ما لا يقل عن 200391 مدنياً بينهم 14464 تمت تصفيتهم تحت التعذيب فضلاً عن إخفائه القسري لـ 95696 آخرين منذ آذار عام 2011.

وتحدثت الشبكة في التقرير الذي جاء في 11 صفحة عن امتناع النظام منح ذوي المقتولين في سجونه أو المختفين قسرياً شهادات وفاة رسمية لتسجيل وقائعها في السجل المدني، مضيفة أن تحكم النظام السوري بكافة مفاصل الدولة انعكس على كافة مناحي حياة الناس وزاد من معاناتهم، حيث لم يكتف هذا النظام بقتل مئات آلاف المواطنين منذ آذار 2011 بل رفض تسجيلهم ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني.

وأشار التقرير إلى عدم مبالاة النظام السوري بالمعاناة الإضافية لذوي المختفين أو المقتولين داخل سجونه، والتداعيات التي يمكن أن تخلفها على عائلاتهم، والتي يمكن اختصار بعضها بأهمية استخراج "حصر الإرث" للمتوفى للتصرف بأملاكه، وإمكانية حصول زوجة الموظف المتوفى، وأطفاله على المعاش التقاعدي، وتمكن الزوجة من طلب تعيينها وصية على أولادها القاصرين ليحق لها استخراج جوازات سفر لهم.

واتبع النظام السوري مستعيناً بترهيب الأجهزة الأمنية للشعب أسلوب إجبار ذوي المقتولين داخل سجونه أو المفقودين على أيدي عناصر مخابراته على التوقيع على وثيقة يقرون فيها بمسؤولية

الجماعات الإرهابية عن مقتل ذويهم مقابل منحهم شهادات وفاة كما يرغبون ودون محاسبة أو مساءلة المتورطين، كما دأب النظام وأجهزته الأمنية على منح بعض شهادات الوفاة لأشخاص محدودين ضمن معايير على مقاسه ووفق هواه.

استعرض التقرير ثلاثة أساليب يستخدمها النظام السوري لتسجيل وتثبيت وفاة بعض المواطنين الذين قتلوا خارج نطاق القانون على خلفية النزاع المسلح الداخلي، الأول ضحايا القتل الذين لم يتمكنوا حتى الآن من الحصول على شهادة وفاة، والثاني ضحايا الاعتقال التعسفي حيث اعتقل النظام السوري وبقية أطراف النزاع ما لا يقل عن 154398، أما الثالث فهو متعلق بتوفية الأشخاص المفقودين، وذلك عبر دعاوي تسجيل الوفاة بعد انقضاء أربع سنوات على فقدان الشخص.

وسجلت مجموعة العمل عشرات الشهادات لأهالي المعتقلين والمصابين الفلسطينيين تؤكد ما جاء به التقرير من تفاصيل متعلقة بإجبار الأهالي التوقيع على أوراق تخلي مسؤولية الأجهزة الأمنية والسلطات السورية من أي أذى / اعتقال / قتل / إصابة، تعرض له الأفراد وإلصاق التهم فقط بالمجموعات المسلحة حسب الوصف الذي أطلقته على المعارضة السورية.

في شأن آخر قال مدير المكتب المركزي للإحصاء في الحكومة السورية السابقة "شفيق عربش" بأن معدلات الفقر في البلاد لا يمكن أن تزداد أكثر من ذلك، لأن المجتمع مقسوم إلى قسمين الأول طبقة فقيرة وهي تشكل 93%، وتتدرج بين الفقر المتوسط والمدقع، وطبقة أخرى ظهرت بعد الحرب وهي حيتان الأسواق والتجار بنسبة 5 – 6%.

إلى ذلك تشير الأرقام الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الرئيسية، والتي تُجمع بحسب تقاريرها الدورية وتصريحات مسؤوليها على أن نسبة انتشار الفقر في سوريا تزيد اليوم على 90 بالمئة، وهي نسبة تمّ استنتاجها إما من خلال الخلاصات المبنية على خط الفقر الأممي البالغ 1.90 دولار للفرد في اليوم، أو من خلال نتائج مسوح الأمن الغذائي للأسر التي تعيش في سوريا.

من جانبها كشفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " أونروا" أنّ 90 % من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بدخل لا يتجاوز 1.9 دولار باليوم الواحد، مشيرة أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين المتبقين في سوريا منذ اندلاع الأحداث عام 2011، يبلغ 438 لاجئ مسجّل، يحتاج 420 ألف منهم إلى مساعدات نقديّة وغذائيّة وعينية.

في شأن متصل حذّر وزير التنمية الدولية الكندي "هارجيت سجّان" من أنّ سوريا ليست آمنة بشكل كافٍ كي يبدأ الملايين من اللاجئين خارج حدودها بالعودة إليها.

جاء ذلك خلال لقائه في قصر بعبدا مع رئيس الجمهورية اللبنانية "ميشال عون" وبعد إعلان السلطات اللبنانية عن خطة لبدء إرسال 15.000 لاجئ شهرياً إلى سوريا.

من جانبه اعتبر ميشال عون "سعي بعض الدول لدمج النازحين السوريين الموجودين في لبنان بالمجتمع اللبناني، جريمة لن يقبل لبنان بها مهما كلّف الأمر، فضلا عن أنّ القوانين المحلية والإقليمية والدولية ترفض إبعاد شعب عن أرضه لأي سبب كان."

وتضاعفت الدعوات في لبنان لعودة اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا منذ بداية التدهور الاقتصادي أواخر عام 2019، كذلك طال التدهور اللاجئين السوريين والفلسطينيين المهجرين، خاصة مع تقليص مساعدات الأونروا وارتفاع الأسعار.

بالانتقال إلى تركيا أعلن خفر السواحل التركي ضبط 208 مهاجرين غير نظاميين قبالة سواحل ولاية أزمير المطلة على بحر إيجة، وتسليمهم إلى إدارة الهجرة في أزمير.

وبحسب البيانات التي نشرها الخفر على موقعه الإلكتروني، فإن 59 مهاجراً أنقذهم قبالة قضاء أورلا بعدما دفعتهم القوات اليونانية قسرا وأن 57 مهاجرًا تم ضبطهم قبالة قضاء تششمه، و41 مهاجرًا قبالة قضاء قره بورون، و51 مهاجرًا قبالة قره بورون.

وأضاف خفر السواحل أنه تم إنقاذ 10 مهاجرين آخرين قبالة سواحل ولاية جناق قلعة، بعدما دفعت اليونان زورقهم إلى المياه الإقليمية في بحر إيجة.

وبحسب شهادات وصلت إلى فريق مجموعة العمل في تركيا، فإن خمسة فلسطينيين سوريين على الأقل بين المحتجزين لدى السلطات التركية تخشى عائلاتهم ترحيلهم إلى سوريا.

يأتي ذلك في ظل استمرار عبور اللاجئين الفلسطينيين من تركيا إلى الجزر اليونانية لمحاولة الوصول لدول اللجوء الأوروبية، رغم التحذيرات المتكررة من تعرضهم للغرق.